



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية  
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية  
الصفحة الرئيسية للمجلة: [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552)



## الزراعة العائلية في الجزائر - بين موروث الماضي وتطلعات المستقبل -

### *Family farming in Algeria*

*– between the legacy of the past and the aspirations of the future –*

المأحي ثوري<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورو متوسطية-الجزائر.

| Key words:                                                                   | Abstract                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| family farm<br>agricultural policies<br>nature of ownership<br>Family Labor. | The study aims to diagnose family agriculture in Algeria through the stages and agricultural policies that this sector has known since independence until today. We have used the deductive approach of analysis and description to diagnose the reality of family agriculture according to the criterion of the size of the farm and the number of wage earners in this one, to achieve the need for labor and family labor, as well as the source of income and the nature of ownership. The study found that the number of family agricultural farms in Algeria exceeds 70% of the total, and that most family farms are concentrated in mountainous agricultural areas and the high plateaus. |

| ملخص                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | معلومات المقال                                                                               |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| تهدف الدراسة الى تشخيص الزراعة العائلية في الجزائر من خلال المراحل والسياسات الزراعية التي عرفها هذا القطاع منذ الاستقلال الى يومنا. وقد استخدمنا المنهج الاستنباطي من تحليل ووصف لتشخيص واقع الزراعة العائلية وفق معيار حجم المستثمرة وعدد العمال الأجراء في المستثمرة لسد الحاجة من العمالة والعمالة العائلية وكذا مصدر العائد وطبيعة الملكية. توصلت الدراسة الى أن عدد المستثمرات الزراعية العائلية في الجزائر يتجاوز 70% من اجمالي المستثمرات، كما تتركز معظم المستثمرات العائلية في المناطق الزراعية الجبلية والهضاب العليا. | تاريخ المقال:<br>الإرسال: 2025-09-18<br>القبول: 2026-01-22                                   |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | الكلمات المفتاحية:<br>مستثمرة عائلية.<br>سياسات زراعية<br>طبيعة الملكية<br>العمالة العائلية. |

## 1. مقدمة

### المحور الأول : الاطار المفاهيمي للزراعة العائلية :

#### 1. المستثمرة الزراعية العائلية هي الوحدة الأساسية للزراعة العائلية

يمكن تمييز ثلاث أشكال من المستثمرات الزراعية من خلال مجموعة من المعايير المهمة أهمها، طبيعة ملكية رأس المال وتسيير المستثمرة، اليد العاملة المشغلة، نمط الاستهلاك والإطار القانوني لهذه المستثمرات. حيث تتمثل هذه الأشكال في:

أ- المؤسسة الزراعية Agricultural business: وهي وحدة اقتصادية تابعة لقطاع الزراعة تمارس فيها مختلف الأنشطة المرتبطة بالزراعة من إنتاج نباتي وحيواني، داجني وتربية المائيات تربية النحل.... كما تندرج ضمن هذا الشكل المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية. وهي المؤسسات الزراعية التي تستخدم اليد العاملة الأجنبية فقط ومصدر رأسمالها هم من المستثمرين الخواص والعموميين بعيدا عن أي ارتباط بالزراعة العائلية.

ب- المستثمرة المملوكة من طرف صاحب العمل : Family business رأس مال هذه المستثمرات ملك للعائلة، لكن يد العمل المستخدمة تمون مزيج بين العمالة العائلية و يد العاملة الأجنبية الدائمة وليس المؤقتة.

ج- المستثمرة العائلية : Family farming هي المستثمرة التي تجمع بروابط عضوية بين العائلة و وحدة الإنتاج، أي أن رأس مالها ملك للعائلة و اليد العاملة عائلية الا عند الحاجة لبعض المهام التي تحتاج ليد عاملة مؤقتة و ليس دائمة.

يوضح الجدول الآتي أن فقط معيار طبيعة اليد العاملة المستخدمة في المستثمرة هو الذي يبرز التباين بين المستثمرات

#### الجدول 1 : أنواع المستثمرات الزراعية وخصائصها

| معايير التصنيف   | المؤسسة الزراعية                   | المستثمرة ملكا لصاحب العمل      | المستثمرة العائلية                          |
|------------------|------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------------|
| رأس المال        | بالمساهمة                          | عائلي بحت أو السائد عائلي       | عائلي                                       |
| التسيير          | التسيير تقني                       | تقني أو عائلي                   | عائلي                                       |
| اليد العاملة     | أجيرة فقط                          | مزيج بين عائلية وأجيرة دائمة    | عائلية و أحيانا اللجوء لليد العاملة المؤقتة |
| الاستهلاك الذاتي | ليست هدف                           | أحيانا الى نادرا                | جزئية الى سائدة                             |
| الاطار القانوني  | شركة بالمساهمة أو أشكال شراكة أخرى | ملكية المستثمر أو ملكية تشاركية | غير رسمي أو ملكية المستثمر.                 |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على

Jean-François Bélières, Philippe Bonnal Bélières, Philippe Bonnal et al. Les agricultures familiales du monde, définitions, contributions, et politiques publiques. Cirad, Montpellier, 2013

يعيش العالم في هذا القرن تحولات كونية كبيرة، تدفع بالدول نحو توحيد الاهتمامات والأهداف و هذا ما نسميه بالعولة. فالعولة وإن ارتبطت مفهوما ومحتواها بالاقتصاد العالمي لكن أبعادها اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية تتماشى ومراحل تطور مفهوم التنمية في العالم. تعتبر الزراعة نشاطا محركا للتنمية كأحد القطاعات الاستراتيجية الاقتصادية المهمة، كونه مصدر الأمن الغذائي للشعوب. تشغل الزراعة الأسرية 500 مليون مزرعة من أصل 570 مليون مزرعة في العالم بنسبة 98%. وهي تستثمر أكثر من 40% من الموارد العالمية وتنتج 70% من الغذاء العالمي من حيث الحجم و80% من حيث القيمة حسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية. نظرا لأهمية الزراعة العائلية كونها تضمن الاستمرارية لهذا النشاط، فهي تحقق البعد الاجتماعي والاقتصادي وعليها تحقيق البعد البيئي لذلك كانت سنة 2014 هي سنة الزراعة العائلية في العالم و ذلك لتمكين وتفعيل دور الزراعة العائلية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والتنمية.

**إشكالية الدراسة :** سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية : " ماهو واقع الزراعة العائلية و كيف تطورت عبر المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية والزراعة في الجزائر "

**فرضية الدراسة :** تعتبر الزراعة في الجزائر نشاطا موروثا من حقبة استعمارية غير طبيعة الإنتاج و الملكية للعقار الزراعي به لذلك لا تعتبر المستثمرة الزراعية العائلية وحدة أساسية للقطاع الزراعي في الجزائر.

**أهداف الدراسة :** تهدف دراستنا تحديدا الى تشخيص الزراعة العائلية في الجزائر من خلال المراحل والسياسات الزراعية التي عرفها هذا القطاع منذ الاستقلال الى يومنا. كما نهتم بتحديد العوامل التي أثرت على الزراعة العائلية والتحديات التي تواجهها للصمود.

**أهمية الدراسة :** بالإضافة التي تقدمها الدراسة تكمن في قلّة الدراسات في هذا المجال أولا والتشخيص الذي تقدمه للزراعة العائلية إقليميا واقتصاديا واجتماعيا كونها موروث لفترة استعمارية طويلة أثرت بشدة على القطاع وكذا التحولات السياسية التي شهدتها بعد هذه الفترة.

**منهج الدراسة :** استخدمنا في الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضية المقترحة المنهج الاستنباطي بوصف واقع الزراعة في الجزائر و المراحل التي مرت بها واستنباط مع تحليل حالة الزراعة العائلية في كل مرحلة.

#### محاور الدراسة :

#### المحور الأول : الاطار المفاهيمي للزراعة العائلية

#### المحور الثاني : تشخيص لواقع الزراعة العائلية في الجزائر.

### 3. أهمية الزراعة العائلية :

- الزراعة العائلية وحدها قادرة على إطعام السكان ومحاربة الجوع في العالم، وكما ذكرنا سابقاً، توفر الزراعة الأسرية 70% من غذاء العالم. لذا فهي تساعد في إطعام ملايين المزارعين وضمان الأمن الغذائي لملايين آخرين. ومن ناحية أخرى فإن 80% من ناقصي التغذية في العالم هم من الريف، منهم 50% مزارعون، وهو ما يستبعد الارتباط القائم بين الإنتاج الزراعي والغذاء، لأن نقص التغذية في معظم الأوقات يكون بسبب الفقر، ولهذا السبب ومن الضروري أن تساعد الدول في دعم هذه الفئة لتحسين غلاتها ودخلها من خلال تسهيل وصولها إلى وسائل الإنتاج (الأراضي والموارد المائية وغيرها).

- يمكن للزراعة العائلية أن توفر فرص عمل زراعية، حيث أنها توفر عمالاً دائماً لأفراد الأسرة وعمالاً مؤقتاً أو دائماً للآخرين. يمكن للزراعة الأسرية أن تلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل للعمال الشباب.

- يمكن للمزرعة العائلية وحدها أن تنتج دون إساءة استغلال الموارد الطبيعية كالمياه والتربة وغيرها، حيث أنها تسمى ملكية خاصة والإنتاج في أغلب هذه المزارع لا يكون مكثفاً بل واسع النطاق، وهو ما أقل تلويثاً وأكثر استدامة. ولكن يبقى الأفضل دعم الزراعة المستدامة في هذه المزارع من خلال دمج البعد البيئي.

- تضمن الزراعة العائلية البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال نقل العادات وجميع الإمكانيات الثقافية والغذائية والتقليدية المحلية بين الأجيال. ولذلك لا بد من الإشارة إلى إمكانية انتقال النشاط الزراعي من جيل إلى آخر، مما يضمن استدامة المزرعة.

### 4. الزراعة العائلية عبر العالم :

في العالم، الزراعة العائلية تشغل 98% من إجمالي المستثمرات الزراعية، وتحقق 56% من الإنتاج الزراعي العالمي على ما يقارب 56% من الأراضي المزروعة. (Orhan & Imran, 2017)

يرتبط دعم الزراعة العائلية بتحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع والفقر، فالزراعة العائلية تمثل اليوم أهم ركائز الأمن الغذائي العالمي، وتظهر أهميتها من خلال ما تشغله من أراضي زراعية في العالم، كما يوضح الجدول

الجدول 2: حصة الزراعة العائلية من الأراضي الزراعية في العالم

| حصة الزراعة العائلية في الأراضي الزراعية في العالم % | دول العالم                              |
|------------------------------------------------------|-----------------------------------------|
| 85%                                                  | دول قارة آسيا                           |
| 62%                                                  | دول قارة افريقيا                        |
| 83%                                                  | دول قارة أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى |
| 68%                                                  | دول أوروبا                              |
| 18%                                                  | دول أمريكا الجنوبية                     |

المصدر: (FAO, 2014)

يمكننا تعريف الزراعة العائلية انطلاقاً من منطلق اقتصادي واجتماعي بأنها تمثل جميع الأنشطة الزراعية والرعية في العملية الزراعية التي تكون القوة العاملة التي تقوم بمهام الأخيرة من الأسرة والتي لا تستخدم عمالة دائمة بأجر، إلا في حالة العمل التعاقدية لإنجاز بعض المهام الضرورية للحملة الزراعية.

ونتيجة لذلك يمكن تمييز الزراعة العائلية بأنها تقاطع بين مجالين اقتصادي واجتماعي، وذلك للأسباب التالية:

- مجال اقتصادي مرتبط بالإنتاج الزراعي حيث تمثل الأسرة وحدة الإنتاج الرئيسية.

- مجال اجتماعي أو منزلي يستبعد أي قوة عمل دائمة بأجر خارج أسرة المزارع، على الرغم من أن المزارع العائلية توظف حوالي 1.3 مليار فرد في جميع أنحاء العالم (Orhan & Imran, 2017)

### 2. خصائص المزرعة أو المستثمرة العائلية

- صغر حجمها، حيث أن 72% من المزارع في العالم تبلغ مساحتها أقل أو تساوي هكتاراً واحداً (Laplanche, 2014).

- هناك روابط عضوية بين العائلة ووحدات الإنتاج.

- تعتمد الزراعة العائلية على مجموعة متنوعة من الإنتاج بما في ذلك المحاصيل الغذائية والنقدية وتربية الماشية وصيد الأسماك وقطع الأشجار وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية مثل الحرف اليدوية والتجارة الصغيرة وما إلى ذلك. «(زوني، 2003)

- إذاً هناك نوعان من المزارع العائلية، حسب الأهداف المخطط لها، إما استغلال برؤية قديمة تهدف إلى العيش وتقتصر على إشباع احتياجاتها الخاصة من الغذاء والبقاء وليس لديها طموحات للإنتاج السوقي، ومزرعة عائلية والتي أعادت النظر في وجهة نظرها، ولم تقتصر على زراعة الكفاف ولكنها تتجه نحو إنتاج السوق.

- كما أن هناك مزارع عائلية لا تستخدم أي عمالة من خارج الأسرة، خاصة بالنسبة للمزارع الصغيرة جداً، وأخرى تستخدم عمالة مؤقتة مدفوعة الأجر في بعض المهام في الريف.

- حيث أن هناك مزرعة عائلية حديثة يكون فيها رب العائلة بمستوى فكري معين أو يقوم بنقل إدارة المزرعة إلى أبنائه المتعلمين أو الذين استفادوا من التدريب المتخصص الذي تعرف عملية إنتاجهم في هذه المزارع المزيد من التقدم التقني على عكس الاستغلال التقليدي الذي يعتمد على تقنيات تقليدية قديمة.

- نجد الزراعة العائلية الريفية، والزراعة العائلية الحضرية، والزراعة العائلية شبه الحضرية، حسب البعد الإقليمي.

- التعريف بدور وحقوق المرأة في إطار الزراعة العائلية لتعزيز هذا الدور المهم.
- الاعتراف بشرعية التنظيمات الزراعية للفلاحين وتعزيز قدرتهم للدفاع على مصالح المستثمرات الزراعية العائلية.
- فتح أمام المستثمرات العائلية آفاق لاستثمارات ونشاطات اقتصادية في الوسط الريفي وذلك للحد من النزوح الريفي.
- ترقية وتشجيع الخبرات والمعرفة المحلية للاستفادة منها في الزراعة.
- تشجيع أعمال البحث العلمي التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الريفية المستدامة وكذا الحفاظ على التراث الثقالي والبيئة والتنوع الحيوي.
- تحديد واحصاء وتعميم كل المعلومات والإجراءات التي من شأنها دعم الزراعة العائلية في العالم

#### المحور الثاني : تشخيص واقع الزراعة العائلية في الجزائر:

تمثل المساحة الزراعية القابلة للاستعمال 4% من المساحة الكلية في الجزائر أي ما يعادل حوالي 8.4 مليون هكتار، تتمركز المساحات الزراعية في الشمال. تعتبر الزراعة في الجزائر قطاعا مهما للاقتصاد الوطني ولتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، تتواجد على 90% من التراب الوطني أي على 1541 بلدية، وتوظف ما يفوق 13 مليون جزائري (ما يقارب 25% من الفئة النشيطة في الدولة).

تمثل الأراضي المحروثة المخصصة للزراعات الكبرى السنوية من حبوب وبساتين (خضر وفواكه) المساحة الأكبر 88.82% من المساحة الاجمالية المستغلة والباقي مخصص لزراعة الأشجار والكروم.

#### الجدول 3: الأراضي الزراعية في الجزائر بالهكتار

| استغلال الأراضي                      |                                                | المساحة(هكتار) | %SAU   |
|--------------------------------------|------------------------------------------------|----------------|--------|
| المساحة الزراعية المستغلة SAU        | أراضي محروثة                                   | 4254887        | %88.82 |
|                                      | الزراعات السنوية(حبوب، بساتين، زراعة العلف...) | 7501395        |        |
|                                      | أراضي في حالة راحة                             | 3.246.508      |        |
| محاصيل دائمة                         | زراعة أشجار الفاكهة                            | 841.545        | %11.18 |
|                                      | زراعة الكروم                                   | 77.730         |        |
|                                      | المروج الطبيعية                                | 24.820         |        |
| اجمالي المساحة الزراعية المستغلة SAU |                                                | 8.445.490      | %100   |
| أراضي أخرى                           | أراضي رعوية                                    | 32.942.086     |        |
|                                      | براري                                          | 2.504.990      |        |
|                                      | غابات                                          | 4.255.840      |        |
| إجمالي الأراضي الزراعية SAT          |                                                | 42.443.860     |        |
| الأراضي غير خصبة غير موجهة للزراعة   |                                                | 188.969.410    |        |
| المساحة الكلية للدولة                |                                                | 238.174.100    |        |

هذا النشاط في العالم وتحقق الأمن الغذائي وبما أن هذه المزارع العائلية من خصائصها هي مساحاتها الصغيرة فهي تعد أكثر صمودا أمام خطر التغيرات المناخية الذي بات يهدد الزراعة العالمية.

في الولايات المتحدة الأمريكية تحقق الزراعة العائلية 84% من اجمالي الإنتاج الزراعي، وتحقق مبيعاتها 230 مليار دولار سنويا فوق 78% من الأراضي المزروعة الكلية. وفي البرازيل تحقق المستثمرات الزراعية العائلية حوالي 40% من الإنتاج الزراعي السنوي، فوق 25% من الأراضي الزراعية الكلية للبلاد. (FAO, 2014)

يتوقف الأمن الغذائي والتغذوي لأكثر من مليار شخص عبر العالم على زراعة الأرز، حيث يمثل هذا الغذاء 20% من الحاجيات اليومية للطاقة أي حوالي 3.5 مليار شخص في العالم، علما أن انتاج الأرز في العالم هي من اختصاص المستثمرات الزراعية العائلية في آسيا.

بعد أزمة الغذاء العالمية التي عرفها العالم كنتيجة للأزمة المالية لسنة 2008 اتجهت دول العالم والمنظمات الدولية نحو البحث عن سياسات واستراتيجيات لتأمين الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي كهدف عالمي استراتيجي، حيث أطلق المنتدى الريفي العالمي حملة صالح أن تكون هناك سنة خاصة بالزراعة العائلية AIAF بالتعاون مع 350 منظمة من المجتمع المدني و منظمات المزارعين. في سنة 2010 طالب رسميا مدير الصندوق الدولي للتنمية الريفية FIDA بيوم عالمي للفلاحة الريفية لدورها الجوهري والرائد في تحقيق زراعة مستدامة وأمن غذائي. (OMARI, 2014) وفي سنة 2011 في الدورة السابعة والثلاثين 37 لمنتدى الفاو FAO اقترحت حكومة الفلبين سنة 2014 كسنة عالمية للزراعة العائلية.

أعلنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في طبعتها السادسة والستون 66 رسميا سنة 2014 السنة العالمية للزراعة العائلية، بعدما تم تنصيب سنة 2013 لجنة دولية للأشرف على السنة العالمية للزراعة العائلية ووضع مخطط لتنظيم هذه الأخيرة من طرف الفاو. (OMARI, 2014)

تهدف السنة العالمية للزراعة العائلية لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- الحرص على وضع سياسات تدعم تطور الزراعة العائلية المستدامة في العالم.

- العمل على التعريف للرأي العام بالدور المحوري الذي تلعبه المستثمرات الزراعية العائلية في القطاع والنشاط الزراعي والتنمية بصفة عامة.

- التحسيس والتعريف بالعراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرات الزراعية العائلية والعمل على دعمها تقنيا لحل مشاكلها.

- تحديد العلاقات والروابط التي يجب تقويتها والتي تخدم الجدوى الإنتاجية على المدى الطويل.

الإحصاء التاريخي للقطاع الذي تم الانطلاق فيه سنة 2024 - المعطيات التالية عن الزراعة العائلية.

1. **العمالة في الاستثمارات الزراعية العائلية** : تمثل الاستثمارات الزراعية العائلية 70% و التي تقل مساحتها عن 10 هكتار، تساهم هذه الاستثمارات العائلية في توفير الغذاء للجزائريين.

**الجدول 4: العمالة العائلية في الزراعة في الجزائر 2014**

| العمالة العائلية        |         |        | العمالة غير العائلية (الأجراء) |        |          |
|-------------------------|---------|--------|--------------------------------|--------|----------|
| العدد<br>الاجمالي       | النساء  |        | العدد<br>الاجمالي              | النساء |          |
| المستثمرون<br>ومساعدوهم | 1460207 | 113270 | 108556                         | 4958   | الدائمون |
| العمال من<br>العائلة    | 1889240 | 655714 | 963355                         | 23487  | المؤقتون |
| المجموع                 | 3349447 | 768984 | 1071911                        | 28445  | المجموع  |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على (OMARI، 2014)

حسب ما يوضح الجدول فان العمالة العائلية تمثل النسبة الأكبر ما يتجاوز 75% من الناشطين في الزراعة عموما، بينما يمثل الأجراء من العمالة خارج العائلية نسبة أقل لا تتجاوز 25%، المؤقتون يمثلون النسبة الأكبر من هذه الفئة. تمثل مشاركة المرأة في العمالة العائلية نسبة 23% وهذا يبين الطابع العائلي في هذه الاستثمارات العائلية، حيث نجد هذه النسبة لا تتجاوز 2.65% بالنسبة للعمالة غير العائلية أي الأجراء سواء دائمين أو مؤقتين.

2. **واقع العقار الزراعي (الوضع القانوني) :**

عرف العقار الزراعي تغييرات سياسية عديدة منذ الاستقلال، حيث عمدت الدولة على تشجيع الفلاحين على كل الأصعدة فقد استبدلت حق الانتفاع الذي جاء في السياسة التي انتهجتها سنة 1987 عندما حولت الدواوين الفلاحية الاشتراكية الى مستثمرات جماعية وفردية بحق الملكية في اطار APFA (Accession à la propriété foncière agricole) أي حق الملكية للعقار الفلاحي . لكن بقي العقار الفلاحي يعرف غموضا كبيرا نظرا للطابع القانوني غير الواضح خاصة بالنسبة للأراضي التابعة للقطاع الخاص. حيث طبيعة العقار فيها غير محددة والتي تمثل 50.14% من اجمالي الاستثمارات داخل الزراعية (24.65% منها هي أراضي ملك خاص أي حوالي 252331 مستثمرة، و 25.49% منها هي أراضي ملك غير قابلة للاقتسام تضم ما يعادل 261005 مستثمرة، تشغل هذه الأخيرة مساحة تعادل 3.472.344 هكتار أي ما يمثل 41.05% من المساحة الزراعية المستغلة SAU.

3. **مراحل تطور الزراعة العائلية في الجزائر**

شحيحة هي الدراسات والتقارير التي كتبت في الزراعة العائلية بالجزائر، لكن يمكننا تشخيص واقع الزراعة العائلية من خلال المراحل التي عرفتها الزراعة منذ الاستقلال الذي هو

ليس هناك تعريف رسمي ومحدد للزراعة العائلية في الجزائر ولا اطار قانوني واضح، لكن حسب تعريف المنظمة العالمية للزراعة والغذاء الفاو يمكن استخراج تسعة أبعاد للزراعة العائلية من خلالها يتم تحديد خصائص الاستثمارات الزراعية العائلية في الجزائر.

- البعد الزراعي- البيئي.

- الوصول الى الموارد من أراضي زراعية، مياه السقي...

- القدرة على الاستثمار

- نسبة الاستهلاك الذاتي من الإنتاج في المستثمرات.

- طبيعة علاقة المستثمرة مع الأسواق.

- مستوى التنوع في الإنتاج ومستوى التخصص في الإنتاج الزراعي للمستثمرة.

- مستوى التعدد في النشاطات الاقتصادية داخل المستثمرة.

- مستوى إحلال رأس المال العيني لليد العاملة العائلية، ومستوى استخدام اليد العاملة الخارجية الدائمة والموسمية بالإضافة الى العائلية.

- أهداف المستثمرة المالية والاستثمارية واستراتيجيتها في توظيفها لأرباحها.

لكن بالنسبة للجزائر يمكن اعتماد معايير محددة لتمييز المستثمرات وفق الاعتبارات الإدارية للمستثمرات الزراعية الصغيرة والتي تمثل عموما الزراعة العائلية، حيث :

- تصنف المستثمرات التي مساحتها أقل من 10 هكتار بمستثمرات صغيرة وفق الصندوق الوطني للفلاحة، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، و الإدارات المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وبالتالي وتعتبر مستثمرات صغيرة تلك التي مساحتها أقل من 1 هكتار والتي تزرع دون سقي، وكذا المستثمرات التي مساحتها أقل من 0.5 هكتار ومسقية وفق الصندوق المخصص في دعم المربين و صغار المستثمرين الزراعيين (FSAEPEA : fonds spécial d'appui aux éleveurs et petits exploitants agricoles)

- نستنتج من خلال هذين التصنيفان أن المعايير التي تحدد المستثمرات الزراعية في الجزائر هي أربعة (حجم أو مساحة المستثمرة- وفق المنطقة الزراعية البيئية التي تتواجد بها من سهول جافة أو رطبة، جبال و هضاب عليا، صحراوية)- طبيعة الزراعة في المستثمرة (مسقية، زراعة جافة، مختلطة)- استخدام اليد العاملة الأجنبية .) كما نستخلص أنه تعتبر مستثمرة عائلية كل مستثمرة تقل مساحتها عن 10 هكتار وتستخدم اليد العاملة العائلية كعمالة لها.

بين الإحصاء الزراعي لسنة 2001 ، والذي يعتبر آخر إحصاء شامل للقطاع الزراعي على المستوى الوطني - في انتظار

من 100 هكتار وتشغل 13.47% من المساحة الكلية في هذا القطاع. (L.Baci, 1994)

قامت الحكومة بإنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA، أوكلت له مهمة تمويل وتموين وتسيير الإنتاج لقطاع التسيير الذاتي.

تميز القطاع الخاص آنذاك بتباين في أنظمة الإنتاج والمساحات فقد اتضح وجود شكلين لمستثمرات القطاع الخاص:

- قطاع خاص تقليدي، يشغل مستثمرات ذات مساحات صغيرة، فقيرة وتعتمد على أنظمة إنتاج غير كثيفة، تعتمد على المحاصيل المعيشية

- قطاع خاص حديث، يشغل مستثمرات مساحاتها كبيرة، أنظمة الإنتاج فيها متطورة وكثيفة تعتمد على الربحية والمحاصيل الكبرى.

تميز قطاع التسيير الذاتي عموما بالفوضى وعدم التجانس في التسيير والتباين الكبير في مساحات المستثمرات. كانت هذه الأسباب كفيلا بتدخل الدولة لإصلاح هذا النظام للخفض من الملكيات العقارية الكبيرة ووضع سياسة زراعية جديدة هي سياسة الثورة الزراعية.

### 2.3. الزراعة العائلية في ظل الثورة الزراعية (1971-1981)

بعد تبني الدولة للنظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه سعيا إلى تنمية سريعة وقائمة على مبدأ العدالة، امتد هذا النظام إلى القطاع الزراعي اقتداء بالتجربة التي نجحت فيها المدرسة الهيكلية بأمريكا اللاتينية تحديدا في البيرو، الشيلي، و البرازيل.. و التي غيرت المنظومة السوسيو- اقتصادية في المجتمع الريفي.

بموجب الأمر 71-73 الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1971 اعتمدت الدولة الثورة الزراعية في تسيير القطاع (Baouche, 2014, p. 63) والتي شعارها "الأرض لمن يستغلها" وبالتالي تم تأميم الأراضي من مالكيها غير المستغلين لها وكذلك الغائبين عن أراضيهم. امتدت الثورة الزراعية لتبلغ مساحة قدرت بحوالي 1.141.000 هكتار موزعة على 90.000 مزارع (Benaissa, 2003)، لتصبح الدولة مالكة لنوعين من الأراضي الزراعية:

- الأراضي الزراعية التي تمثل دواوين التسيير الذاتي المتروكة من طرف المعمر الفرنسي.

- الأراضي الزراعية المؤممة في إطار الثورة الزراعية التي كانت ملكا للجزائريين أي مستثمرات القطاع الخاص، التي كانت الملكية فيها تأخذ أشكال متعددة (ملك، حبوس، أراضي جماعية...).

مرت الثورة الزراعية بمرحلتين في تنفيذها الأولى تمثلت في استرجاع أراضي القطاع العام التابعة للبلديات أو الدواوين وتم تعميم هذه الخطوة أثناء الفترة 1972-1973، و المرحلة الثانية تمثلت في تأميم الأراضي ذات الملكية الخاصة

موروث حقبة استعمارية طويلة استغل فيها المعمر الأراضي الزراعية لتحقيق أهدافه الاستعمارية والاقتصادية الى غاية وقتنا هذا.

### 1.3. الزراعة العائلية في ظل التسيير الذاتي (1962-1971)

قامت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بموجب القرار الصادر في 22 أوت 1962 (Baouche, 2014, p. 42)، بالاستيلاء على الأراضي الزراعية المتروكة دون مالك برحيل المستعمر الفرنسي. أصبحت الأراضي الزراعية مسيرة ذاتيا من طرف مسييرها -أي من كانت لهم الكفاءة في تسييرها دون امتلاكها- بعد صدور مرسوم 22 مارس 1963.

بلغت مساحة المستثمرات المسيرة ذاتيا سنة 1965 والتي كانت من قبل ملكا للمعمر الفرنسي بحوالي 2.302.280 هكتار، كانت مستغلة من طرف 170.000 مستثمر (Benaissa, 2003)

بموجب الأمر 66/182 الصادر بتاريخ 06 ماي 1966 (du 6 mai 1966 102-Ordonnance n° 66)، أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لهذه الأراضي. حيث قامت الدولة آنذاك باستحداث 1994 ديوان للتسيير الذاتي تابعة لقطاع التسيير الذاتي. موزعة وفق حجمها كالآتي.

### الجدول 5: واقع المستثمرات الزراعية في ظل التسيير الذاتي

| تصنيف المساحة (هكتار) | عدد المستثمرات | % من المجموع الكلي للمستثمرات | المساحة (1000 هكتار) | % من المساحة الكلية |
|-----------------------|----------------|-------------------------------|----------------------|---------------------|
| أقل من 100            | 106            | 5.3                           | 5                    | 0.02                |
| من 100 إلى 500        | 479            | 24                            | 159                  | 6.9                 |
| 500 إلى 1000          | 634            | 31.8                          | 520                  | 22.6                |
| 1000 إلى 2000         | 554            | 27.8                          | 856                  | 37.2                |
| أكثر من 2000          | 221            | 11.1                          | 752                  | 33.3                |
| المجموع               | 1994           | 100                           | 2302                 | 100                 |

المصدر: (L.Baci, 1994)

يتبين من خلال الجدول أن 70.7% من المستثمرات المسيرة ذاتيا مساحتها أكبر من 500 هكتار، وتمثل تقريبا 92.8% من المساحة الكلية لقطاع التسيير الذاتي.

بينما المستثمرات التابعة للقطاع الخاص في تلك المرحلة الذي كان يتميز بمستثمرات ذات مساحات صغيرة، والتي تمثل المستثمرات الزراعية العائلية حيث 72.12% من هذه المستثمرات تغطي فقط 22.59% من المساحة الكلية لأراضي القطاع الخاص و 0.79% من المستثمرات مساحتها أكبر

غالباً المستثمرات العائلية- لم تشملها إعادة الهيكلة بموجب هذا المرسوم. بعد فشل الثورة الزراعية اتجهت الدولة إلى تبني الخصوصصة بصور قانون حيازة الملكية العقارية الزراعية APFA (قانون 83/18 الصادر في أوت 1983) (la loi du 13 août relative à l'accession à la propriété foncière agricole) والذي كان بادرة نحو الانتقال لاقتصاد السوق من خلال فتح حرية المعاملات العقارية لكن في حدود الأراضي المسيرة سابقاً في إطار الثورة الزراعية. فتح قانون 83/18 باب حيازة الملكية العقارية في إطار استصلاح الأراضي في القطاع العام الواقعة في المناطق الصحراوية.

في 8 ديسمبر 1987 تم صدور قانون 87/19 الذي يحدد أشكال استغلال الأراضي الزراعية العامة أي ملكية خاصة للدولة ويحدد حقوق وواجبات المزارعين (Benaissa, 2003) تمثلت الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون في تحويل الدواوين الفلاحية الاشتراكية المتمثلة في 3400 ديوان إلى مستثمرات فلاحية جماعية EAC عددها 3000 مستثمرة فلاحية جماعية و60000 مستثمرة زراعية فردية.

المستثمرات الفلاحية الجماعية تضم ثلاث فلاحين فأكثر، يتمتعون بالاستقلال التام في تسيير مستثمراتهم بمقتضى هذا القانون. وبالتالي تكون الدولة من خلال هذه السياسة قد تنازلت عن جميع حقوقها العينية للمستثمرات لفائدة المزارعين ومنحهم حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة للدولة يحددها قانون المالية سنوياً.

#### 4.3. الزراعة العائلية في فترة التسعينات (1990-2000)

بظهور الدستور في 23 فيفري 1989 (Ali, 2011)، الذي فرض في مواده بصرامة حماية الأراضي الزراعية ضد استغلالها لغير أغراض الزراعة أو عدم استغلالها. وقد حدد الدستور ثلاث أنواع من الملكيات هي: ممتلكات الدولة. - ملكية خاصة Melk. - ممتلكات وقف أو حبوس Wakf

#### الجدول 6: المستثمرات الزراعية حسب طبيعة الملكية (حسب الإحصاء العام للزراعة 2001)

| الملكيت                 | المستثمرات      | المساحة بالهكتار | المتوسط     |
|-------------------------|-----------------|------------------|-------------|
| أراضي ملك               | 777323 (٪75.92) | 5857212 (٪69.24) | 7.5 هكتار   |
| القطاع الخاص للدولة     | 186622 (٪18.22) | 2566199 (٪30.33) | 13.75 هكتار |
| أراضي حبوس للقطاع الخاص | 2211            | 24056            | 10.88       |
| أراضي حبوس للقطاع العام | 605             | 4821             | 7.96        |
| أراضي أخرى              | 57038           | 6392             | 0.11        |
| المجموع                 | 1023799         | 8458680          | 8.2         |

المصدر: الإحصاء العام للزراعة 2001

والتي تعود لكبار الملاك والغائبين عن هذه الأراضي وقد عرفت هذه المرحلة مقاومة كبيرة من طرف الطبقة البرجوازية المالكة للأراضي. (Baouche, 2014)، الصفحات 63-64، تم تعميم هذا الإجراء في الفترة 1974-1975. (Baouche, 2014)، صفحة 64، وقد تميزت هاتان المرحلتان بإنشاء التعاونيات، حيث تم إنشاء ما يقارب 4862 تعاونية منها (3276 CAPRA) (التعاونيات الفلاحية لإنتاج الثورة الزراعية)، و 800 CAEC (التعاونيات الفلاحية للاستغلال المشترك)، و 680 GMV (مجموعات استصلاح الأراضي)، 106 GEP (مجموعات المساعدة للمزارعين) على مساحة تعادل 88684955 هكتار. هذه التعاونيات وكذلك شبه التعاونيات كانت تدار من طرف أفراد إما كمستثمرين مباشرين أو قدامى المجاهدين لديهم حق الاستغلال للممتلكات العقارية والغير العقارية للاستخدام الزراعي.

كمرحلة متممة للثورة الزراعية، عازمت الحكومة إعادة تهيئة السهوب وتنظيم النشاط الرعوي في هذه المناطق، التقدم في هذه المرحلة عرف صعوبات كبيرة ومقاومة من قبل كبار المربين.

استطاعت الدولة أن تفرض هيمنتها على القطاع الخاص إلى حد كبير، والحد من الملكيات العقارية الكبرى. كما وحدت أنظمة الإنتاج بدعمها للإنتاج الزراعي بواسطة التعاونيات الزراعية للخدمات CAPCS. وعلى الصعيد الاجتماعي استطاعت انجاز 201 قرية زراعية فقط من أصل 1000 قرية تم برمجتها، بسبب الصعوبات التي عرفتها هذه الخطوة. عدم استطاعة الدولة تحقيق أهداف الثورة الزراعية بسبب صعوبات التسيير انعكس على الإنتاج والإنتاجية الزراعية سلباً. هذه الإخفاقات كانت سبباً وراء السياسات اللاحقة في القطاع.

#### 3.3. الزراعة العائلية في ظل سياسات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الفترة 1981-1990:

لقد تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتياً بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15 أكتوبر 1981 والذي جاء تطبيقاً للأمر الرئاسي رقم 14 الصادر في 17 مارس 1981، والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية، حيث شمل هذا الإجراء كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين. (ابنسام، 2014)

هذه السياسة استهدفت في مرحلتها الأولى قطاع التسيير الذاتي حيث تم إعادة هيكلة 1994 ديوان التسيير الذاتي إلى 3200 ديوان فلاحى اشتراكي DAS، يسهل تسييرها والتحكم بها.

أما في المرحلة الثانية، فالإصلاح استهدف تعاونيات قدامى المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية التي تم التنازل عنها وأراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية التي لم يتم التنازل عنها. الحصيلة كانت ارتفاع الدواوين الفلاحية الاشتراكية إلى 3400 فوق مساحة تقدر بحوالي 2.481.446 هكتار.

أراضي القطاع الخاص وقطاع الثورة الزراعية- و التي تمثل

في 3 08-2008 بالبرنامج الوطني للتجديد الفلاحي والريفي بهدف التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة"، وقد تضمن هذا البرنامج أربع محاور أساسية.

**أولاً: التجديد الريفي:** يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDR، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين.

يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء. يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين، القروض. ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرث، مياه الشرب، الكهرباء، تهيئة التراث الثقالي...)، بترقية التداخل القطاعي.

**ثانياً : التجديد الفلاحي:** يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقاً من الإنتاج إلى الاستهلاك.

**ثالثاً : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT:**

جاء هذا البرنامج ليدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي و لتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة،

رابعا: الإطار التحفيزي: وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعية في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT).

من خلال هذا البرنامج نلمس اهتمام الدولة بالتجديد الريفي والفلاحي اللذان يخدمان بصورة مباشرة المستثمرة العائلية بالدرجة الأولى من خلال البرامج الجوارية والمرافقة التقنية والتحفيز وخاصة من خلال استبدال حق الانتفاع بحق الامتياز والذي يسمح بانتقال الامتياز بين أفراد العائلة لتأخذ المستثمرات طابع الإنتاج العائلي مهما كانت طبيعة الملكية القانونية بها.

لتعزيز خصوصية الأراضي الزراعية أصدرت الدولة قانون 90-25 في 18 نوفمبر 1990 الذي يحدد قانون التوجيه العقاري والذي استهدف هدفين أساسيين هما (Zeghibib, 1991):

- الحفاظ على التراث العقاري

- تحديد طرق وآليات تدخل الدولة والجماعات المحلية.

في 1 ديسمبر 1990 صدر قانون رقم 90-30 (Loi 90-30) لتعزيز أهداف قانون 90-25 للتوجيه العقاري تضمن 140 مادة تمحورت حول ثلاث محاور أساسية هي:

- تسيير ممتلكات الدولة وتصنيفها كموارد غابية بينما الممتلكات الخاصة كأراضي زراعية ورعوية.
- حماية وتقييم التراث العقاري عن طريق تحديد وتنظيم طرق استغلال الأراضي الزراعية.
- توسيع وتقييم العقار الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي أو إعادة تنظيم العقار الزراعي..

**الجدول 7: المستثمرات الزراعية حسب المساحة بالهكتار**

| المساحة/<br>المستثمرات | 1958   |      | 1973   |       | 2001    |       |
|------------------------|--------|------|--------|-------|---------|-------|
|                        | العدد  | %    | العدد  | %     | العدد   | %     |
| أقل من 10 هكتار        | 437000 | 69.5 | 562789 | 79.02 | 717155  | 70.04 |
| 10-50 هكتار            | 167100 | 26.5 | 134508 | 19    | 231110  | 22.57 |
| 50-100 هكتار           | 16850  | 2.6  | 9765   | 1.3   | 14294   | 1.4   |
| أكبر من 100 هكتار      | 8500   | 1.4  | 3456   | 0.5   | 5305    | 0.52  |
| المجموع                | 629450 | 100  | 710518 | 100   | 1023799 | 100   |

المصدر: Philippe Adair et al, L'agriculture algérienne : l'héritage du passé et les défis contemporains, Les Cahiers du Cread -Vol. 38 - n° 03 - 2022 <https://dx.doi.org/10.4314/cread.v38i3.15>, PP 413-440

5.3. الزراعة العائلية بعد سنة 2000: جاءت الدولة بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ليصحح اخفاقات السياسات الزراعية السابقة في عدم تركيزها على المستثمرة الزراعية عموما والعائلية خاصة والفلاح. الذي يعتبر المحرك الأساسي للتنمية الزراعية بعدم إشراكه في الاستراتيجيات وفي التخطيط للبرامج، وفق ما يحتاجه وما يمكن أن يحسن من أدائه ومن مردوده ويرفع في عوائده.

إن الهدف الرئيسي الذي جاء من أجله البرنامج الوطني للتنمية الزراعية هو تحقيق الأمن الغذائي المستدام بعد فشل السياسات السابقة

جاءت الدولة سنة 2009 بعد قانون التوجيه العقاري الصادر

## 5. حماية الأراضي الزراعية.

في دراسة عن الزراعة العائلية الخاصة بالمستثمرات العائلية الصغيرة بدول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا NENA (2015-2017)، والتي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة FAO، و مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي والتنمية CIRAD، المركز الدولي في الدراسات الزراعية العليا بمونبليي فرنسا CIHEAM- IAMM. جرت الدراسة الخاصة بالجزائر على مستوى ثمان ولايات (تمنراست- تلمسان - عين الدفلى - تيارت - سطيف - تبسة- تيزي وزو - الأغواط) تتوزع على الأربع مناطق ايكولوجية- زراعية التي تميز الجزائر (المناطق الزراعية الجبلية- المناطق الزراعية في الهضاب العليا- المناطق الزراعية في السهول الجافة- المناطق الزراعية في الواحات والمناطق الصحراوية).

الدراسة مست كذلك الولايات التالية: الأغواط، قسنطينة، سوق أهراس (سدراتة)، جيجل، بسكرة، باتنة، المدية، معسكر، الوادي، ورقلة، أدرار.

أعطت الدراسة تشخيصا للمستثمرات الزراعية العائلية حسب كل منطقة بيئية- زراعية في الجزائر وحسب مساحتها الزراعية المستغلة، طبيعة الزراعة في المستثمرات (زراعة جافة، مروية، مختلطة)، طبيعة اليد العاملة (عائلية- أجيرة).

## الجدول 8: واقع الزراعة العائلية في الجزائر

| مصدر العائد في المستثمرة                 | اليد العاملة                  | السقي                                                       | الحاصيل                                                                                                                                            | الملكية العقارية                                                | التساقط (مم) |                                             |
|------------------------------------------|-------------------------------|-------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|--------------|---------------------------------------------|
| 65% من الزراعة - 35% أنشطة خارج الزراعة. | 100% عائلية (20 الى 30% نساء) | مياه الآبار 85% سقي تقليدي- 15% دون سقي                     | الأشجار 50%- البستنة (30%-40%) الحبوب 5% وعلف الحيوان 15%                                                                                          | ملكية خاصة 60%- 40% خاصة غير قابلة للاقتسام                     | 600 - 800    | الزراعة العائلية في المناطق الجبلية         |
| 95% من الزراعة - 5% خارج الزراعة         | 60%-80% منها 10-20% نساء)     | مياه الآبار الرش الحوري 70%- الري التقليدي 10%- دون سقي 20% | الأشجار (20%-25%) البستنة (25%-45%) الحبوب (35%-50%)                                                                                               | 98% ملكية خاصة 2% كراء                                          | 400          | الزراعة العائلية في الهضاب العليا           |
|                                          | 75% عائلية.                   | عموما دون سقي (زراعة جافة)                                  | الحبوب 35% هي زراعة مرتبطة بتربية المواشي بالتناوب مع الرحة- تربية المواشي والرعي (36% أبقار- 60% أغنام وماعز)- بعض الزراعات للخضروات /حبوب(مسقية) | المساحة تصل حتى 20هكتار للمستثمرة-                              | 200 - 500    | الزراعة العائلية في السهول الجافة           |
| 40% من الزراعة - 60% خارج الزراعة        | 100% (20% منها نساء)          | مياه الآبار - 100% سقي تقليدي                               | 100% حبوب                                                                                                                                          | مساحة المستثمرات صغيرة جدا- الملكية كلها مستثمرات فلاحيّة فردية | أقل من 200   | الزراعة العائلية الواحات والمناطق الصحراوية |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة (FAO, CIRAD, CIHEAM-IAMM)

ففي إطار التجديد الريفي والفلاحي 2009 اعتمدت الدولة على خمس سياسات لحل مشاكل العقار الزراعي التي تخبط فيها القطاع منذ الاستقلال وهي: (Ministère d'agriculture et du développement rural, 2011)

1. تطبيق القانون 10-03 الصادر في 15 أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال أراضي الدولة الخاصة، وذلك بتغيير حق الانتفاع droit de jouissance بقانون حق الملكية بالامتياز droit de concession. سياسة الحيابة بالامتياز تم تطبيقها على كل من (Ahmed, 1994):

◀ الأراضي الخاصة ملك للدولة (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية)، وقد تم الفصل في إشكالية خصوصية هذه الأخيرة وتركها ملك للقطاع العام، حيث جاء القانون 10-3 الصادر في 15 أوت 2010 الذي حدد ميكانيزمات وشروط استغلال الأراضي الخاصة ملك للدولة والذي نشر بالتفصيل في الجريدة الرسمية رقم 46 في 18 أوت 2010.

◀ كما تم تطبيق الحيابة بالامتياز على أراضي الاستصلاح الزراعي من طرف الدولة التي منحت لأشخاص معنويين وماديين.

◀ وعلى أراضي المزارع النموذجية التجريبية fermes pilotes.

حدد تاريخ 18 فيفري 2012 كآخر موعد لتعميم العملية على المستثمرات المعنية والتي تم تصنيفها حسب المساحة. وقد تم منح 191 عقد حق امتياز من 153.900 مستثمرة سجلت لطلب حق الامتياز.

2. استحداث مستثمرات زراعية وتربية المواشي جديدة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 108 الصادر في فيفري 2011 والتعليمات الوزارية رقم 246 الصادرة في 24 مارس 2011.

3. عقد الشراكات من أجل المستثمرات التجريبية النموذجية: بقرار من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية رقم 219 بتاريخ مارس 2011 . إعادة تهيئة المستثمرات التجريبية القديمة وفتح شراكات جديدة.

4. حيابة الملكية العقارية الزراعية APFA : لا تخص هذه الحيابة إلا الأراضي في المناطق الصحراوية و أي مناطق أخرى لا يتم تملكها إلا بموجب التعليمات الوزارية رقم 108 الصادرة في 23 فيفري 2011 على مساحة 730.910 هكتار وعدد المستفيدين هم 109.160.

agricole. (s.d.). JORAD.P n° 34 du 16 Août 1983 . 1373.

Laplanche, M. (2014). L'agriculture familiale. Conseil économique, social et environnemental. France: journal officiel de la république française , Mandature 2010-2015 – Séance du 9 décembre 2014.

Loi 90-30, d. 1. (s.d.). complétée et modifiée par la loi n° 2008-14 du 20 juillet.

Ministère d'agriculture et du développement rural, M. (2011). le foncier agricole, rapport sur la mise en œuvre de la loi n° 10-03 du 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitations des terres du domaine privé de l'Etat.

OMARI, C. (2014). l'Agriculture Familiale en Algérie et Mondialisation. l'Agriculture Familiale en Algérie et Mondialisation. Alger: Chambre d'agriculture willaya d'Alger. doi:DOI: 10.13140/2.1.5036.7682

Ordonnance n° 66-102 du 6 mai 1966. (s.d.). journal officiel de la république algérienne, n° 36 du 6 mai 1966, P344.

Orhan , Ö., & Imran, M. (2017, october). Current Situation and Importance of the Family Farming in Agriculture of Turkey. (A. S. Company, Éd.) Modern Agricultural Science and Technology, ISSN 2375-9402, 3(3-4), 1-9. doi:10.15341/mašt(2375-9402)/02.03.2017/001

Zeghibib. (1991). commentaire sur la loi d'orientation foncière. revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, 23(3), 497-516.

ابنسم. ح. (2014). السياسات الزراعية في الجزائر و ما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات. 2(3). 100-121.

## - كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المأحي ثورية (2026)، الزراعة العائلية في الجزائر - بين موروث الماضي وتطلعات المستقبل، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 18، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص:ص: 170-179.

## خاتمة :

من خلال دراستنا التحليلية لواقع الزراعة العائلية في الجزائر تبين عموما أنها تمثل تفريرا 75% من المستثمرات الزراعية الكلية، وذلك وفق حجم المستثمرة، اليد العاملة الناشطة في المستثمرة والعائد، وقد مرت الزراعة العائلية بمراحل حسب السياسات المتتالية التي اتبعتها الدولة لتسيير القطاع من التسيير الذاتي الى البرنامج الوطني للتجديد الفلاحي والريفي مؤخرا، لكن بقي ما يحدد الزراعة العائلية في الجزائر هي طبيعة ملكية العقار الزراعي الموروث منذ الحقبة الاستعمارية الى غاية وقتنا هذا.

بينما تبين من خلال الدراسة التي قامت بها الهيئات الدولية المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة FAO، ومركز التعاون الدولي للبحث الزراعي والتنمية CIRAD، المركز الدولي في الدراسات الزراعية العليا بمونبيلي فرنسا CIHEAM- IAMM) على مجموعة من المستثمرات أو عينات منها على مستوى كل منطقة بيئية زراعية في الوطن أن الزراعة العائلية تتركز بصورة كبيرة بما يفوق في المتوسط 70% من مجموع المستثمرات على مستوى المناطق الجبلية والهضاب العليا، وهذا ما يؤكد ما توصلنا اليه من نتائج، حيث بقيت المستثمرات الزراعية العائلية متواجدة على مستوى المناطق الجبلية والهضاب أي الأراضي الأقل جودة، وذلك نتيجة استحواد العمر الفرنسي على أحسن الأراضي الزراعية والمتمثلة في المناطق السهلية الخصبة، والتي تم استعادتها من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لتسيير ذاتيا وبعدها تصبح دواوين فلاحية اشتراكية وسنة 1987 تهيكلا الدولة الى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية. بينما بقيت الملكية الخاصة للأراضي والتي تعرف بمساحاتها الصغيرة على مستوى الهضاب والمناطق الجبلية. لكن ما يجب الإشارة اليه أن المستثمرات الفلاحية الفردية كذلك تعتبر مستثمرات عائلية.

## المراجع والهوامش

Ahmed, A. (1994, juin). le devenir de la privatisation des terres agricoles, études foncières. (63), 3539-.

Ali, A. (2011). la législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accès à la terre. options méditerranéennes Série B, Etudes et recherches(66), 35-51.

Baouche, F. (2014). l'évolution du foncier agricole en Algérie à travers les réformes. (T. d. rural, Éd.) France: faculté de droit et des sciences sociales, université de Poitiers.

Benaissa, A. (2003, décembre 25-). l'évolution de la propriété foncière à travers les textes et les différents modes. 2nd FIG régional conférence Marrakech. Morocco.

FAO. (2014, mars 1). Les agriculteurs familiaux, nourrir le monde, préserver la planète. 1(03(2014)). Récupéré sur [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/iyff/pdf/Family\\_Farming\\_leaflet-print-fr\\_01.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/iyff/pdf/Family_Farming_leaflet-print-fr_01.pdf)

L.Baci. (1994). les réformes agraires en Algérie. (Ciheam, Éd.) cahiers options méditerranéennes(36), 285-291.

la loi n° 83-18 du 13 août relative à l'accession à la propriété foncière